المحاضرة الرابعة: أنواع الأنظمة النقدية

تُعدّ القاعدة النقدية العنصر الأساسي في مختلف الأنظمة النقدية، إذ تحدد قيمة النقود وتؤثر في قوتها الشرائية وقدرتها على أداء وظائفها. وقد عرف العالم عبر التاريخ قواعد نقدية متعددة، اختلفت باختلاف نوع النقود المعيارية والمعدن النفيس المعتمد، مما أدى إلى ظهور أنظمة نقدية متنوعة.

أولا: النظام النقدي السلعي

وهو ذلك النظام الذي تكون فيه النقود السلعية أساس نقدي أو هو ذلك النظام الذي تعطي فيه لسلعة معينة أو مجموعة من السلع صفة القبول العام لأداء وظائف النقود وقد تم اختيار هذه السلع بما يتلاءم وبيئة هذه المجتمعات، فاستخدم الإغريق الماشية كنقود، وتعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود، واستخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين هي السكاكين والشاي وفي مصر تم استخدام القمح ثم بعد ذلك اكتشف الذهب والمعادن الأخرى في التبادل.

1- تعريفه:

يعرف بأنه "ذلك النظام الذي يعطي في ظله قبولا عاما لسلعة معينة أو عدة سلع سعرا ثابتا من أجل التحاسب والقياس لباقي السلع الأخرى وتحت شروط محددة."

2- شروط قيام هذا النظام:

- إعطاء صفة القبول العام لسلعة أو مجموعة من السلع؛
- التعادل بين القيمة النقدية (الاسمية) والقيمة السلعية (الحقيقية)، فقد أصبح للسلعة النقدية استخدامين وتطلب لكل منهما فإذا حدث اختلال في المساواة بين القيمتين فإن الأمر سينحاز إلى أحد الاتجاهين، فإذا زادت القيمة النقدية عن القيمة الحقيقية قاد ذلك إلى استخدامها كنقد أفضل من استخدامها كسلعة والعكس صحيح؛
- يجب أن تتصف السلعة النقدية بالمرونة فتكون قادرة على تلبية الطلب عليها للاستعمالين النقدي والسلعي؛
- يجب أن تعرف قيم جميع السلع بالنسبة للسلعة النقدية.

3- عوامل فشل نظام النقود السلعية:

- صعوبة تجزئة السلع النقدية: فهناك صفقات صغيرة القيمة لا تكون السلعة النقدية قادرة على الوفاء بها؛
- صعوبة حفظ القيمة: لقد تم اختيار سلع نقدية كمقياس للقيم لكنها غير قادرة على المحافظة على قيمتها نظرا لإمكانية تعرضها للتلف خلال فترة بقائها في الحيازة؛

- عدم قدرة النقود السلعية على توفير احتياجات التبادل خصوصا في ظل اتساع حجم المبادلات واتساع النشاط التجاري وزيادة التخصص في العمل، أو بالأحرى عدم مرونة هذا النظام لتلبية احتياجات اقتصاد المبادلة.

لذلك كان الاتجاه إلى نظام نقدي يعمل على تجنب عيوب النظام السابق، فظهر النظام النقدي المعدني كحالة خاصة من النظام النقدي السلعي.

ثانيا: النظام النقدي المعدني

استمر العمل في ظل هذا النظام بقاعدة السلعة التي تم اختيارها كنقود، وتعطى فيه لهذه السلعة صفة القبول العام لأداء وظائف النقود، إلا أن السلعة النقدية المختارة كانت في البداية من المعادن عموما، لكن مع تطور الظروف تم اختيار المعادن النفسية (الذهب والفضة)، ويمكن التمييز بين نظام المعدن الواحد (ذهب أو فضة) ونظام المعدنين (الذهب والفضة).

1- **نظام المعدنين:**

1-1 مفهومه:

هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة وقد تزامنت هذه المرحلة بزيادة إنتاج الذهب من سنة 1840 إلى مطلع القرن العشرين نتيجة اكتشاف العالم الجديد سنة 1492 واستخراج كميات كبيرة من الذهب قدرت بـ 13 مليون كغ خلال هذه الفترة.

وقد أخذت بلاد فارس في القرن الرابع بنظام المعدنين وكانت تسك العملات بنسبة 1 أونصة ذهب مقابل 13.5 أونصة فضة كما اتبعه الإغريق بنسبة 01 أونصة ذهب مقابل 10 أونصة فضة كما استخدمه العرب في الجاهلية والإسلام وكان مثقال الذهب يقال له دينار ومثقال الفضة يقال له درهم، أما في العصر الحديث تعد فرنسا أول من أتبعته في مارس 1803، وفي عام 1792 عندما تم تأسيس شركةUS Mint ، حتى عام 1900، كانت الولايات المتحدة دولة ثنائية المعدن، حيث تم الاعتراف بالفضة والذهب كعملة قانونية، وقد حددت الولايات المتحدة قيمة الفضة إلى الذهب بأنها 1 أونصة من الذهب كانت تعادل 15 أونصة من الفضة، وتم تعديلها فيما بعد إلى 1 أونصة ذهب تعادل 16 أونصة فضة، كما اتبعته كل من ألمانيا، بلجيكا، سويسرا وإيطاليا واليونان، كما أخذت به مصر سنة 1434م، وقد استعمل هذا النظام لفترة معينة، إلا أن إنجلترا تخلت عنه لاختفاء الذهب، وتدهور قيمة الفضة في أواخر القرن التاسع عشر لينتهي نظام المعدنين بالكامل.

يمكن تلخيص شروط قيام نظام المعدنين بالنقاط التالية:

- تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة وتكون كل من النقود الذهبية والفضة ذات وزن وعيار معين ويتم التبادل بين المسكوكات الذهبية والفضة على أساس المعدن الصافي في كل منهما.

- حرية تحويل السبائك من الذهب أو الفضة على قطع نقدية مجانا.
- حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى السبائك حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية.
- حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين من أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية.

2-1 مزايا نظام المعدنين:

إن سهولة حمل الذهب والفضة وانخفاض تكاليف نقلهما، وصعوبة تزييفهما وعدم تلفهما لما يختصان به من لون ورنة وصلابة معينة، مما يساعد على اتساع القاعدة النقدية أي زيادة الكتلة النقدية وبالتالي زيادة المبادلات، كما يمتازان بالتجانس والتماثل بين أجزائهما وثبات قيمتهما نسبيا عبر الزمن مما يساعد على استقرار أسعار الصرف.

2- نظام المعدن الواحد:

2-1 مفهومه:

هو نظام نقدي تتخذ فيه الدولة معدنا نفيسا واحدا (غالبا الذهب أو الفضة) أساسا لتجديد قيمة النقود القانونية ووحدة القياس النقدي في البلاد، وأول من طبق هذا النظام هي إنجلترا، ولقد بدأ العمل بهذا النظام منذ سنة 1821 إلى غاية الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد 1929) حيث انهارت هذه القاعدة سنة 1931م، ويقوم هذا النظام على الأسس التالية:

* يحدد البنك المركزي، المصدرة سعرا ثابتا لوحدة النقود بالنسبة إلى الذهب، أي أن وحدة النقود كالدولار تساوي مقدارا معينا من الذهب الخالص المحدد العيار بدرجة نقاوة معينة ووزن معين؛

* يجب أن تتساوى القيمة السوقية للذهب مع قيمته كنقود أي أن الوحدة النقدية إذا بيعت كمعدن لأغراض صناعية أي غير نقدية، يجب أن تتساوى قيمتها كقوة شرائية كوحدة نقدية وحتى يتحقق هذا، على الدولة ترك حرية السك والصهر للأفراد، أي أن لهم حرية تحويل السبائك الذهبية إلى نقود وصهر النقود وتحويلها إلى سبائك أو أي مصنوعات ذهبية أخرى؛

* يجب أن تضمن الدولة للأفراد إمكانية تحويل قيمة أي نقود مساعدة سواء كانت من النحاس أو البرونز أو غيرها أو حتى ولو كانت أوراق إلى نقود ذهبية، يجب على الدولة ألا تضع أي قيود على تصدير واستيراد الذهب أي أن هناك حرية كاملة في تصدير واستيراد الذهب ونقله من وإلى الدولة حتى تضمن تحقيق معدل ثابت لصرف عملتها على المستوى الدولي؛

* يجب أن تحافظ الدولة على العلاقة بين كمية النقود في داخل الدولة وبين كمية الذهب التي تملكه أي ما يعرف بالغطاء الذهبي حيث يكون بمقدورها تحويل أي مبلغ من وحدات النقود إلى ذهب عند الطلب.

2-2 أشكال نظام المعدن الواحد:

يتميز نظام الذهب بوجود ثلاثة أشكال هي: نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك الذهبية، نظام الصرف بالذهب.

1.2.2 نظام المسكوكات الذهبية:(1914-1816) تمثل الشكل الأول لقاعدة الذهب وأقدمها (استمر من القرن 17م إلى 1913م)، حيث تداولت فيه المسكوكات الذهبية بمفردها أو إلى جانبها أوراق نقدية نائبة أو نقود اختيارية، ولكن في جميع الحالات كانت المسكوكات هي النقد الأساسي أو النهائي (نقود إلزامية)، ويجب أن تحتوي الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب الخالص يكون مساويا لقيمتها الاسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، وللمحافظة على هذا الشرط لابد من:

- تعيين نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن وعيار معينين (مثل 1 جنيه = 7.3 غرام ذهب)؛
- وجوب توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة.
- وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية؛
- حرية تحويل العملات الأخرى المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
- وجوب توافر حرية كاملة لاستيراد وتصدير الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.
- **مزايا هذا النظام:**
- يسمح بتداول النقود الأخرى إلى جانب المسكوكات الذهبية (توسيع حجم الكتلة النقدية المتداولة)؛
- شمل كل دول العالم ولفترة طويلة؛
- إلزاميته بتساوي القيمة الشرائية للنقود وللذهب.
- **العيوب:**
- هذا النظام يعني وحدة السوق العالمية، وهو بتطوره يتجه نحو احتكار الذهب والسيطرة على السوق؛
- لم يتوسع إنتاج الذهب أمام توسع إنتاجية السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛

2.2.2 نظام السبائك الذهبية:(1936-1913) يعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية وإنما فقط في شكل سبائك ذهبية لا تقل وزن السبيكة منها عن قدر معين يحدده القانون.

ما كادت الحرب العالمية الأولى تندلع حتى أوقفت جميع دول العالم التعامل بالنقود الذهبية وفرضت النقود الورقية بصفة إلزامية، وكانت بريطانيا أول دولة في العالم أصدرت قانونا عشية الحرب العالمية الأولى 1914 أوقفت بموجبه

التعامل بالنقود الذهبية، ثم قامت جميع الدول بسحب الذهب من السوق لتمويل العمليات الحربية، ومنعت تصدير الذهب واعتبر الجميع هذا الإجراء استثنائي لظروف الحرب، وبعد انتهاء الحرب سوف يعود العمل بالقاعدة الذهبية (المسكوكات) وعندما وضعت الحرب أوزارها طالب الأفراد بالعودة لنظام المسكوكات، ولكن الأمر أصبح في الإطار غير الممكن، لأن سنوات الحرب قد دفعت الذهب خارجا، أي تجمعت أكثر الاحتياطيات الذهبية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمع حوالي ضعفي احتياطي العالم من الذهب، وبقيت الدول الأخرى بدون ذهب، ويعود السبب بذلك لقيام الولايات المتحدة بتمويل المتحاربين بالسلع والأسلحة مقابل الدفع بالذهب، لذلك تجمعت لديها هذه الكميات من المسكوكات الذهبية. وأمام هذه الصعوبات والمخاوف اتجه التفكير إلى الأخذ بنظام ذهبي جديد يقوم على الربط بالذهب أو «الرابط الوهمي للنقود الورقية بالذهب» وكان أكثر الاقتصاديين يحبذون هذا النظام وعلى رأسهم ريكاردو الذي دعا إلى اتباع نظام السبائك الذهبية، أي تضع المصارف المركزية السبائك لديها كغطاء للأوراق النقدية التي تصدرها المصارف المركزية، ويكون المصرف المركزي على استعداد لبيع وشراء الذهب من الأفراد، أما الاقتصاديين الذين عاصروا الفترة أمثال مارشال فقد دعا إلى استخدام نظام السبائك الذهبية.

ويمكن تعريف نظام السبائك الذهبية: "هو مجموعة من التنظيمات والإجراءات في إطار قاعدة الذهب يقوم على إصدار الأوراق النقدية الورقية مقابل غطاء ذهبي يحتفظ به المصرف المركزي ويسمح للأفراد الراغبين باستبدال هذه الأوراق بالسبائك عند كميات معينة."

- **مزايا نظام السبائك الذهبية:**
- لا تتداول فيه المسكوكات الذهبية وتسحب من السوق ويستمر البنك المركزي في شراء ما يعرض عليه مقابل إصدار نقود ورقية حتى يحول دون ارتفاع قيمته النقدية عن قيمته السوقية مما سيؤدي إلى اختفاء المسكوكات الذهبية من التداول؛
- لا يوجد حرية لتحويل النقود إلى ذهب إلا على شكل سبائك قيمة أصغر سبيكة تساوي 7575 دولار أمريكي وعندما عادت بريطانيا إلى قاعدة الذهب عام 1925 – 1931 اشترطت ألا يقل وزن السبيكة الذهبية عن 400 أوقية ذهب أي ما يعادل 1700 جنيه إسترليني؛
- كان التحول إلى هذا النظام خوفاً من خروج الذهب من خزائن الدولة مما يؤدي إلى عدم كفاية الاحتياطي وعدم التمكن من تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- قلل هذا النظام من الإسراف في الذهب وأبقى على حرية انتقاله من دولة إلى أخرى على شكل سبائك كما ظلت أسعار الصرف ثابتة كما كان في النظام السابق؛

- الحد من اكتناز الذهب في أوروبا وساعد المصارف المركزية على تكوين احتياطيات نقدية ذهبية، ومراقبة حركات الذهب الدولية؛
- لا يوجد داع إلى تداول السبائك في الأحوال العادية أما في الأحوال الطارئة فلا يستطيع أي بنك توفير الذهب لكل الناس كما أن توفيره يمكن أن يعتبر مكافأة لمن يكتنز النقود لذلك كان الحل هو بيع الذهب على شكل سبائك مما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على الشراء وكذلك بيع الذهب على شكل سبائك، إلا لأغراض معينة يحددها القانون كبعض أنواع الصناعات ونتيجة ذلك كله اختفى الذهب وظهرت النقود الورقية.

انتهى نظام قاعدة الذهب (مسكوكات وسبائك) مع الأزمة العالمية 1929، حيث أعلنت إنجلترا تخليها عنه نهائيا سنة 1931، أمريكا سنة 1933، فرنسا وسويسرا وبلجيكا وباقي الدول سنة 1936.

3.2.2 نظام الصرف بالذهب:

يقصد بنظام الصرف بالذهب ربط قيمة عملة بلد ضعيف أو لا يملك الذهب أو لا يملك الحراسة عليه بقيمة عملة دولة تسير على نظام قاعدة الذهب بحيث لا تتحدد بموجب هذا النظام قيمة الوحدة النقدية لبلد معين على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة مع عملة بلد آخر يتخذ نظام السبائك الذهبية كقاعدة لنقده.

يتحدد غطاء العملة وفقاً لهذا النظام في صورة عملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب، أو أذونات أو سندات حكومية وأصول قصيرة الأجل صادرة عن حكومات ومؤسسات الدولة المتبوعة والتي تعتمد عملتها كغطاء للنقد المحلي في البلد التابع ولهذا يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد الأساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب بطريق غير مباشر عن طريق وحدة النقد الأساسية لدولة أجنبية تسير على قاعدة الذهب.

وأصبح نظام الصرف بالذهب نظاما دوليا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث طبق في الكثير من الدول.

- **شروط سريان نظام الصرف بالذهب:**

تتمثل فيما يلي:

- عدم قابلية الوحدة النقدية الوطنية الأساسية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة داخل الدولة ولكنها تكون قابلة للتحويل وبنسبة ثابتة إلى عملة دولة أخرى تسير بقاعدة الذهب؛
- تلتزم الدولة بتحديد قيمة وحدة النقد الوطنية الأساسية بوزن معين من الذهب في ظل ارتباط الوحدة النقدية الوطنية بوحدة نقد أجنبية أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب على أن يتم الربط بين العملتين وفقا لمعدل صرف محدد؛

- ليس للدولة حرية في سك وتداول النقود الذهبية ولكنها ملزمة بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية تعادل قيمتها كليا أو جزئيا كمية النقود المتداولة، وهذا يعني أن غطاء إصدار النقود يتكون من السبائك الذهبية، أوراق نقدية أجنبية، أوراق مالية أجنبية، وهذا يعني أن الدولة ليست ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي كامل من الذهب، في المقابل تتلقى عوائد لقاء الاحتفاظ بالأوراق المالية الأجنبية؛
- **مزايا نظام الصرف بالذهب:**

يمكن إيجازها فيما يلي:

- تتميز الدولة التابعة بامتيازات الدولة المتبوعة وتسير على قاعدة الذهب حتى ولو لم تملك ذهب؛
- الاقتصاد في استخدام الذهب والحصول على فوائد، لأن الاحتياطي يتكون أساساً من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع؛
- وجود سعر صرف ثابت بين عملة البلد التابع وعملة البلد المتبوع، ما أدى إلى ثبات القوة الشرائية للنقود الأمر الذي انعكس إيجابا على المستوى العام للأسعار على المستوى الدولي.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يتناقص رصيد الدولة من الذهب بالتالي عرض النقود سيقل فتنخفض الأسعار ويحدث الانكماش الاقتصادي وينخفض دخل الدولة ويمتنع الأفراد عن شراء السلع الأجنبية مرتفعة الثمن وشراء السلع المحلية، كما أن انخفاض أسعار السلع الوطنية بالخارج سيؤدي إلى زيادة التصدير. والعكس صحيح في حالة الفائض.

تخفيض تكاليف تخزين الذهب وحراسته واستقرار إنتاجه نسبيا ما أدى إلى الإدارة التلقائية للنقود دون تدخل الدولة لأن النقود ترتفع لذاتها وتنخفض لذاتها، فإذا زادت كميات الذهب انخفضت قيمة النقود وارتفعت الأسعار، وبالمقابل إذا نقصت كميات الإنتاج من الذهب تزداد قيمة النقود وتنخفض الأسعار.

عيوبه:

- ثبات أسعار الصرف الدولية على حساب عدم استقرار مستوى الأسعار، لأن إنتاج الذهب لا يتمتع بالمرونة التي تجعل عرضه يتجاوب تلقائيا مع الطلب عليه، ما يعني أن الدول التابعة للدولة التي تتبع نظام الصرف بالذهب قد تعرضت إلى تقلبات كبيرة في الأسعار؛
- قد تتعرض الدولة المتبوعة لأزمات فينعكس ذلك على الدولة التابعة؛
- المساس بسيادة البلد التابع، حيث يصبح مرتبطا بالبلد المتبوع اقتصاديا وسياسيا؛
- الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها المسؤولون عن إدارة نظام نقدي مستقل عن الذهب أقل بكثير من الأضرار التي تصيب النشاط الاقتصادي المحلي الناتجة عن ارتباطه بنظام الذهب الدولي.

إلا أنه وبعد اندلا ع الحرب العالمية الأولى وتداعيات أزمة الكساد الكبيرة للفترة (1929-1933) واجهت اقتصاديات العديد من الدول صعوبات عديدة لمواجهة الآثار الاقتصادية لذلك، مما أدى للتخلي عن اتباع قاعدة الذهب وعدم الالتزام بأحكامها من قبل العديد من البلدان، ما أدى إلى انهيار قاعدة الذهب والتي يمكن حصر أهم الصعوبات والأسباب التي أدت إلى انهيارها بما يلي:

- **سوء توزيع احتياطات الذهب بين مختلف دول العالم:** بسبب قصور الكميات المتوفرة لدى البلدان من الذهب وعدم كفاية إنتاجه لمواكبة الطلب عليه ولمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى ومواجهة نفقاتها الإصلاحية؛
- **عدم تكافؤ توزيع الاحتياطيات الذهبية بين البلدان** إذ تركزت في بعض البلدان المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مقارنة ببلدان أوروبا الشرقية، وبالرجوع إلى الإحصائيات الدولية احتوت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد نشوب الحرب على ثلاثة أخماس الذهب المتوفرة في العالم؛
- فرض بعض القيود على حرية استيراد وتصدير الذهب لإجراء التبادلات التجارية الدولية وفرض القيود الجمركية والضريبية من قبل بعض البلدان بهدف تعزيز المركز الاقتصادي لها وتحسين أوضاعها المحلية، ومثال ذلك فرض بعض القيود الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مركزها الاقتصادي المحلي وتجارتها الخارجية؛
- **تعارض بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول مع شروط وأحكام قاعدة الذهب** إذ قامت بعمليات التوسع في إصدار النقد دون أن يقابله قدر مناسب من الاحتياطيات الذهبية الواجب توفرها كغطاء نقدي، وذلك بهدف التوسع بالاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتجنب آثار الكساد الكبير؛
- **ارتفاع الأسعار والأجور:** فقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بظهور أشكال من الاحتكارات الاقتصادية التي كانت لها القدرة على التحكم في الأسعار، كما وقفت الاتحادات والنقابات العمالية ضد انخفاض الأجور وناضلت من أجل زيادتها، وبارتفاع مستويات الأسعار والأجور انفصلت العلاقة التي كانت تربط بين احتياطي الذهب ومستويات الأسعار.

3- نظام النقد الائتماني (الإلزامي، الحر):

1.3 مفهوم وطبيعة القاعدة الائتمانية:

هو النظام الذي يقوم على إصدار عملات نقدية ورقية من خلال البنك المركزي، دون أن يكون لها صلة بالاحتياطي من الذهب لدى الدولة، وإنما يتم الإصدار النقدي بناء على مقتضيات نمو النشاط الاقتصادي، والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وقيمة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي والعمالات القابلة للتحويل ومقبولة لتسوية المعاملات الدولية. أي أنه في هذا النظام ليس للأوراق النقدية الإلزامية قيمة في حد ذاتها لا يوجد لها قيمة ذاتية (ما كان الوضع في نظام قاعدة الذهب)، وبالتالي أصبحت تلك الأوراق غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو حتى إلى فضة،

وليس لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة إلى الذهب، ويتطلب أن تجعل الحكومة للنقود قوة إلزامية في التداول مع وجود قدر مناسب من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي في شكل عملات قابلة لتسوية المعاملات ومقبولة ضمن النظام النقدي الدولي.

وإذا كان الهدف النهائي للنشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار الداخلي لذلك، يكون من الأفضل لحكومات الدول أو السلطات النقدية أن تتبع سياسة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني حتى لو أدى ذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف، ففي أثناء الأزمات والحروب التي حصلت وجدت الدولة أنه لا يمكن تحويل نقودها إلى ذهب لذلك خرجت الدول من قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وبموجب هذه القاعدة تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدى الجهاز المصرفي، وتقوم الدولة بموجب هذه القاعدة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي من خلالها تحقق الدولة مجموعة من الأهداف القومية، ومن هذه الأهداف:

- **تحقيق الاستقرار مستوى الأسعار**: أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي تحقق فيه المحافظة على ثبات مستوى الأسعار؛
- **تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة**: ويأتي ذلك من خلال التحكم في عرض النقود بزيادة كميتها أثناء الكساد وإنقاصها أثناء التضخم؛
- **معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب**: وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات، وضع سياسة جمركية مناسبة للحد من الواردات، استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية؛
- **تمويل عملية التنمية الاقتصادية**: وهذا الهدف ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار حركة الاستقلال السياسي، ويمكن أن يكون تمويل التنمية جزئيا عن طريق التضخم أي عن طريق زيادة الإصدار النقدي.

مما سبق يمكن القول بأن النقد الورقي الإلزامي لبلد ما لا يقدم معيارا للقيمة على النطاق الدولي، إلا إذا توافرت المقومات الاقتصادية للبلد الذي يصدره لتجعله يقبل قبولا عاما في تسوية الالتزامات الدولية، والاحتفاظ به كعنصر أساسي من عناصر السيولة الدولية.

2.3 **سلبيات النظام**: يمكن إيجاز سلبيات هذا النظام فيما يلي:

- لا يضمن هذا النظام الاستقرار في أسعار الصرف، فهو لا يقدم مقياسا دوليا، حيث أنه لا يتحقق في ظلّه جو الاستقرار اللازم في المعاملات الدولية بالتالي التخفيض من حجم التجارة الدولية.

- يقود هذا النظام إلى هاوية التضخم الذي قد يؤدي إلى انهيار هذا النظام، واتساع الفجوة بين الأفراد، وإلحاق الضرر بأصحاب الدخول المحدودة، كما أن الإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة الإفراط في إصدار المارك الألماني؛

3.3 مزايا النظام:

- أصبح ارتباط قيمة النقد الوطني بموجب هذا النظام بالناتج المحلي للدولة بعد أن كانت مرتبطة بالذهب، فأصبح بإمكان أي دولة التحكم في عملتها الوطنية؛
- ازدادت قدرة الدولة على التدخل في النشاط الاقتصادي باستخدام النقود كوسيلة لتشجيع الإنتاج والتصدير والتحكم في المتغيرات الاقتصادية كالدخل الوطني، الاستثمار، الادخار... وغيرها؛
- ازدادت قدرة الدولة في معالجة المشاكل الاقتصادية كالكساد والتضخم من خلال التحكم في المعروض من النقود بالزيادة أو النقصان؛
- التحكم في الأسعار والأجور وتحقيق التوازن الاقتصادي.